الأمم المتحدة
S/2003/1077



Distr.: General
11 November 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

لعلكم تتذكرون أنني قد أوفدت بعثة تقييم متعددة التخصصات إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في الفترة من ٨ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، عملا بطلب من مجلس الأمن ورد في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/3)، وذلك بغرض استكشاف السبل الكفيلة باتباع نهج شامل ومتكامل وثابت في معالجة مسائل السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا. وقد زارت البعثة جميع الدول الإحدى عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وقدمت تقريرها إليّ في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

ويسرني أن أعرض على مجلس الأمن النتائج التي توصلت إليها البعثة. وأنا أوافق عموما على التقييم الذي قدمته البعثة، وأعتقد أيضا أن ثمة حاجة إلى زيادة التنسيق والاتساق في الأنشطة التي يضطلع بها مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة. ولئن كان تقييم الجوانب المتعلقة بالسلام والأمن يغطي على نحو واف جميع المسائل الرئيسية، فمن الضروري إجراء مزيد من الدراسة للأسباب الجذرية للصراعات التي ابتليت بها بعض البلدان في المنطقة دون الإقليمية. ولقد طلبت لذلك إجراء استعراض شامل لبرامج الأمم المتحدة بغية تعزيز ترابطها وفعاليتها. وأعتزم أن أحيط المجلس علما بما يستجد من تطورات في هذا الصدد.

وستواصل الأمم المتحدة المشاركة في السعي إلى إرساء السلام والاستقرار في المنطقة دون الفرعية وتقديم الدعم اللازم إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقد أعربت معظم الحكومات في المنطقة دون الفرعية، خلال الاجتماعات التي عقدت مع البعثة عن رغبتها في تعزيز حضور الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء مكتب للأمم المتحدة. على أنني أشعر بالقلق إزاء انتشار المكاتب آخذا بعين الاعتبار أن هناك بالفعل عددا

131103 131103 03-57253 (A)

من هياكل الأمم المتحدة في المنطقة دون الفرعية، بما في ذلك ثلاثة مكاتب يرأسها ممثلون خاصون للأمين العام.

وهناك أيضا مبادرات عديدة ينضوي تحتها عدد كبير من الدول الـ ١١ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ويشكل بعضها أيضا جزءا من تجمعات أخرى دون إقليمية. وكثير من البلدان المعنية كما يعي المجلس، ستشترك في المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يتوقع أن يتمخض عن إطار إقليمي لتعزيز الاستقرار والأمن والتعاون والتنمية. وفي ظل هذه الظروف، ودون إجراء الاستعراض المذكور أعلاه أولا، لن يكون من الممكن التوصل إلى تقدير موضوعي للحاجة إلى إنشاء مكتب جديد في وسط أفريقيا.

على أنني أقترح تعيين مبعوث خاص يكون متاحا - حسب الحاجة - للعمل بصدد المسائل السياسية مع الحكومات في المنطقة دون الإقليمية، ويتفاعل أيضا مع كيانات الأمم المتحدة المنخرطة في الأنشطة الإنمائية والإنسانية في منطقة وسط أفريقيا. وستتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في تحديد تدابير ملموسة لدعم قدرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والآليات الأخرى التي أنشأها البلدان في المنطقة دون الإقليمية. وسأعمل على ضمان أن يعمل المبعوث الخاص في تشاور وتعاون كاملين مع ممثليَّ الخاصين في المنطقة دون الإقليمية تفاديا لازدواج الجهود.

وأعتزم، مع موافقة المجلس، أن أمضي إلى اتباع النهج الذي أجملته في أسرع وقت مستطاع. وأكون ممتنا لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وضميمتها.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

التقرير المؤقت لبعثة التقييم المتعددة التخصصات التي أوفدت إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

موجز

قامت بعثة تقييم متعددة التخصصات تابعة للأمم المتحدة بزيارة وسط أفريقيا في الفترة من ٨ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ من أجل استعراض الاحتياجات ذات الأولوية لهذه المنطقة دون الإقليمية والتحديات التي تواجهها، مع التركيز بصفة خاصة على مسائل السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك من أجل الوقوف على الاستراتيجيات دون الإقليمية المناسبة للتصدي لهذه التحديات. وقد أجري هذا التقييم في شراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهي المؤسسة دون الإقليمية الرئيسية المسؤولة عن السلام والأمن في وسط أفريقيا. وقد أذن الأمين العام بهذه البعثة عملاً بطلب مجلس الأمن الوارد في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/31)، بغرض استكشاف السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تزود دول وسط أفريقيا بالدعم اللازم للأخذ بنهج دون إقليمي يتسم بالشمول والتكامل إزاء مسائل السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا.

وقامت البعثة، التي رأسها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تولياميني كالوموه، بزيارة جميع الدول الإحدى عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقد سعت البعثة إلى الوقوف على الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتعزيز فعالية المؤسسات دون الإقليمية في مجال السلام والأمن. وأجرت البعثة مشاورات واسعة مع الحكومات والقادة السياسيين وقادة المجتمع المدني، وكبار رجال الأعمال وممثلي النقابات العمالية والمؤسسات دون الإقليمية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها.

وكان لدى البعثة عند اختتام زيارتها لهذه المنطقة دون الإقليمية إدراك عميق للمفارقة الصارخة القائمة، ألا وهي أن منطقة وسط أفريقيا لديها إمكانيات تؤهلها لأن تكون واحدة من أغنى المناطق دون الإقليمية في أفريقيا لكنها تضم أيضاً أكبر عدد من الدول التي تحتل أدنى المراتب بالنسبة لجميع مؤشرات التنمية البشرية تقريباً. كما أن منطقة وسط أفريقيا ترزح تحت عبء الصراعات المسلحة، التي يتكرر الكثير منها ويتواصل على مدى سنوات عديدة، وتحت عبء أزمات لا تحصى في مجال الحكم، فضلاً عن أنها تعاني من انتشار الأسلحة الصغيرة، وهشاشة قطاعات الأمن، وانتقال الأسلحة عبر الحدود، والمخدرات والجماعات المسلحة، وتحركات اللاجئين الجماعية، وتخلف الهياكل الأساسية،

واستشراء الفقر، وضعف مؤسسات هذه الدول، وهي جميعها أمور كان لها تأثير يؤدي إلى وهن الأداء الاقتصادي – الاجتماعي والسياسي العام في هذه المنطقة دون الإقليمية.

وخلصت البعثة إلى أنه، نتيجة للتحديات الشاملة وغيرها من التحديات التي تتخطى الحدود الوطنية، يلزم اتباع نهج دون إقليمي متكامل وشامل يكون مكملاً للحلول الوطنية ويرسي أساساً متيناً لهذه الحلول.

وعلى الرغم من المشاكل الكثيرة التي يسلط عليها الضوء في هذا التقرير، فقد انتهت البعثة أيضاً إلى أنه ما زالت هناك إمكانية كبيرة لإحداث تغيير إيجابي، خاصة إذا واصل المجتمع المدني شراكته مع المنظمات دون الإقليمية والحكومات وجماعات المجتمع المدني وقام بتكثيفها من أجل معالجة المشاكل التي تواجهها منطقة وسط أفريقيا.

وقد دعت تحديداً جميع البلدان التي تمت زيارتها، عدا بلد واحد، إلى إرساء وجود للأمم المتحدة في هذه المنطقة دون الإقليمية، عن طريق إنشاء مكتب في وسط أفريقيا. ورأت هذه البلدان أن هذا المكتب من شأنه أن يسهل الأخذ بنهج شامل ومتكامل إزاء مسائل السلام والأمن والتنمية في هذه المنطقة دون الإقليمية.

أولاً – مقدمة

١ – في جلسة مجلس الأمن المفتوحة التي عقدت يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن "تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في صون السلام والأمن"، والتي حضرها عدة وزراء خارجية من هذه المنطقة دون الإقليمية، دعا أعضاء المجلس إلى تقديم الدعم الدولي للمبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز التقدم الذي أحرز مؤخراً صوب إقرار السلام في المنطقة. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، واستمراراً للمناقشة المتعلقة بهذا البند، أصدر المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2002/31) أكد فيه ضرورة تشجيع التعاون بين الأمم المتحدة ودول وسط أفريقيا وتعزيزها في مجال السلام والأمن. ودعا المجلس دول وسط أفريقيا إلى زيادة فعالية المنظمات في هذه المنطقة دون الإقليمية وكفالة المزيد من التنسيق والاتساق فيما بينها، بدعم من الأمم المتحدة. كما أكد المجلس أهمية اتباع نهج شامل ومتكامل وثابت ومنسق في معالجة مسائل السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا، ودعا الأمين العام في هذا الصدد إلى أن يقدم تقريراً إلى المجلس في غضون ستة أشهر عن سبل تطبيق هذا النهج من أجل وسط أفريقيا، بما في ذلك إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم الوضع.

٢ – وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تولياميني كالوموه، نيابة عن الأمين العام، إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن مختلف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة تشجيعاً على إقرار السلام الشامل في وسط أفريقيا. وأبلغ المجلس باعتزام الأمين العام أن يوفد بعثة تقييم متعددة التخصصات إلى وسط أفريقيا لتستكشف الطرق والوسائل اللازمة للأخذ بنهج شامل ومتكامل إزاء مسائل السلام والأمن والتنمية فيها.

٣ – وفي بيان للصحافة عقب تلك الجلسة، أكد أعضاء مجلس الأمن مجدداً أهمية اتباع نهج شامل ومتكامل وثابت ومنسق في معالجة مسائل السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا، وأعربوا عن ترحيبهم باعتزام الأمين العام إيفاد بعثة تقييم متعددة التخصصات إلى المنطقة دون الإقليمية، ودعوه كذلك إلى أن يقدم لمجلس الأمن في نهاية تلك البعثة تقريراً يضمنه توصيات بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها لتطبيق هذا النهج الشامل. ويقدم هذا التقرير تنفيذاً لطلب المجلس.

ثانيا – إنشاء البعثة وأنشطتها

٤ – قامت بعثة التقييم المتعددة التخصصات بزيارة منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في الفترة من ٨ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وضمت البعثة التي رأسها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية ممثلين عن الإدارات والمكاتب والوكالات والبرامج التالية في منظومة الأمم المتحدة: إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة شؤون نزع السلاح، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ونظراً لأن دور الأمم المتحدة في هذا المسعى يتمثل أساساً في دعم جهود الدول والمؤسسات الإقليمية، فقد تم الاضطلاع بهذه البعثة في شراكة وثيقة مع المؤسسة دون الإقليمية الرئيسية المسؤولة عن مسائل السلام والأمن والتكامل دون الإقليمي في وسط أفريقيا، وهي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن ثم، فقد شارك أيضا في البعثة نائب الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأحد كبار الضباط العسكري.

٥ – وتمثلت اختصاصات البعثة فيما يلي:

(أ) تحديد الاحتياجات والتحديات ذات الأولوية في وسط أفريقيا في مجالات السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان، بما في ذلك الصلات ما بين تلك الاحتياجات والتحديات القائمة؛

(ب) التشاور مع الحكومات والمؤسسات دون الإقليمية في وسط أفريقيا بشأن الطرق والوسائل اللازمة لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في التصدي لهذه الاحتياجات والتحديات؛

(ج) تحديد التدابير التي يتعين تنفيذها على الصعيد دون الإقليمي من قِبل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا[(١)]، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا[(٢)]، بالتعاون

(١) البلدان الإحدى عشرة التالية أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

(٢) البلدان الستة التالية هي أعضاء في الجماعة الاقتصادية النقدية لوسط أفريقيا: تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو.

مع الأمم المتحدة، من أجل المساعدة على التصدي للاحتياجات والتحديات التي يجري تحديدها؛

(د) تقديم توصيات عن الأسلوب الأمثل الذي يمكن به للمجتمع الدولي أن يدعم برامج محددة تتوخى تعزيز فعالية الجهود والمؤسسات دون الإقليمية في مجال السلام والأمن.

٦ - وقد زارت البعثة جميع الدول الإحدى عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهي غابون، مقر الجماعة، (٨ و ١٠ و ٢٢ حزيران/يونيه)، وسان تومي وبرينسيبي (٩حزيران/يونيه)، وجمهورية الكونغو، الرئيس الحالي للجماعة وللجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (١٠ و ١١ حزيران/يونيه)، وأنغولا (١٢ و ١٣ حزيران/يونيه)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه)، وبوروندي (١٥ و ١٦ حزيران/يونيه)، ورواندا (١٦ و ١٧ حزيران/يونيه)، والكاميرون (١٧ و ١٨ حزيران/يونيه)، وغينيا الاستوائية (١٩ حزيران/يونيه)، وتشاد (١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه)، وجمهورية وسط أفريقيا، مقر الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه).

٧ - والتقت البعثة برؤساء الدول أو الحكومات، وغيرهم من كبار الموظفين الحكوميين، وقادة الأحزاب السياسية الرئيسية، وممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والأعمال التجارية، والقادة الدينيين، وأعضاء الهيئات الدبلوماسية. وعقدت البعثة أيضا جلسات عمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع البلدان التي تمت زيارتها. وفي ليبرفيل، كينشاسا، وبوجمبورا بانغي، استمعت البعثة إلى إحاطات من العناصر العسكرية في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا[٢]، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى موظفي الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في بانغي. وفضلا عن ذلك، أجرت البعثة مناقشات مع الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وغيره من كبار المسؤولين في الأمانة العامة للجماعة.

٨ - ورحب مختلف المحاورين بالبعثة باعتبارها تمثل تأكيدا مجددا مهما لالتزام الأمم المتحدة بالإبقاء على دورها في المنطقة دون الإقليمية، ومساعدتهم في التصدي للمشاكل العديدة التي تجابهها منطقة وسط أفريقيا. ومن بين المسائل التي نوقشت العلاقات الاقتصادية والسياسية فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وداخل كل

منها، وشواغل السلام والأمن، وجهود بناء السلام وحفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية، وحالات الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبورندي، ونزع السلاح، وإعادة إدماج وتوطين المقاتلين السابقين؛ والاعتداءات عبر الحدود؛ والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والاستغلال غير القانوني للموارد الوطنية، وانتشار الأسلحة، وتحركات العصابات والمليشيات عبر الحدود، والألغام الأرضية، والحاجة إلى تشجيع المصالحة الوطنية والحوار السياسي؛ والحكم الرشيد؛ وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، وضعف المؤسسات دون الإقليمية، وضرورة تقوية قدراتها وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحد من الفقر، وغير ذلك من المسائل الاقتصادية والإنمائية؛ والحاجة إلى بناء القدرات والتكامل الإقليمي، والمسائل التي تمس الأطفال، بما فيها الاتجار بالأطفال، والبغاء، وحالات الحمل بين المراهقات، والمشاكل المتعلقة بأطفال الشوارع والأطفال الجنود.

٩ - ودعا معظم المحاورين الأمم المتحدة إلى اتباع نهج أكثر استباقية في منع نشوب الصراعات في المنطقة دون الإقليمية وفي إدارتها. وقد أشار الزعماء الإقليميون إلى أوجه الضعف في مؤسساتهم دون الإقليمية، وطلبوا بصورة محددة إلى الأمم المتحدة مدهم بالمساعدة من أجل تعزيز القدرات التنفيذية لدى تلك المؤسسات. وأكد الكثيرون أيضا الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ نهج دون إقليمي شامل ومتكامل في معالجة مسائل السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا. وتحقيقا لتلك الغاية، دعت جميع البلدان التي تمت زيارتها، عدا بلد واحد، إلى إرساء وجود سياسي للأمم المتحدة في هذه المنطقة دون الإقليمية، عن طريق إنشاء مكتب في وسط أفريقيا. ورأت هذه البلدان أن هذا المكتب من شأنه أن ييسر الأخذ بالنهج المقترح.

ثالثا - معلومات أساسية

١٠ - يبلغ مجموع عدد سكان منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، التي تضم الدول الإحدى عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ١١٥ مليون شخص تقريبا، وتشغل مساحة تقدر بحوالي ٦,٦ مليون كيلومتر مربع. ومن المفارقات المدهشة على وجه الخصوص في منطقة وسط أفريقيا أن هذه المنطقة تمتلك من الإمكانيات ما يجعلها واحدة من أغنى المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، وقد وهبتها الطبيعة بسخاء طائفة متنوعة من الموارد الطبيعية (وعلى سبيل المثال، فإن ثمانية من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط

أفريقيا[٣] هي إما من البلدان المنتجة للنفط حاليا، أو التي ستصبح منتجة في المستقبل)، ولكنها في الوقت نفسه هي المنطقة دون الإقليمية التي تضم العدد الأكبر من البلدان التي تأتي في ذيل معظم قوائم مؤشرات التنمية البشرية. وتتميز هذه المنطقة دون الإقليمية أيضا بتكرر وقوع حالات التمرد والصراعات المسلحة التي عاقت جهودها الإنمائية عبر عقود من السنوات. وفي ٧ من البلدان الـ ١١ التي تمت زيارتها، يعيش ما يربو على ٥٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر. كما أن سبعة من البلدان - أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواند، والكونغو - إما تشهد صراعات أو تعيش في مرحلة ما بعد الصراعات. ولم تنج من آثار الصراعات المباشرة سوى سان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وتتمتع تلك البلدان فيما يبدو باستقرار نسبي.

١١ - وثمة عديد من التحديات الحاسمة الشاملة لعدة قطاعات في المنطقة دون الإقليمية، والتي هي بحاجة إلى المعالجة إذا ما أُريد للسلام والتقدم المستدامين أن يمضيا قدما في البلدان المعنية، ومن بين تلك التحديات التوترات العرقية، وتحركات اللاجئين، وحالات التمرد المسلح، والاعتداءات عبر الحدود، والحكم غير الشامل لفئات الشعب، وعمليات الحوار والمصالحة الوطنية ذات الطبيعة الهشة، والشواغل الوطنية، وانتشار الفقر والحرمان. ونتيجة لهذه المشاكل الحادة، اتسمت عملية الاندماج دون الإقليمية، ذات الأهمية الحيوية للاستقرار والتنمية على المدى الطويل، ببطء تقدمها. ومن العوامل التي حالت دون تيسير التكامل الإقليمي في وسط أفريقيا انتماء بعض الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى منظمات دون إقليمية أخرى مثل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

١٢ - ولقد بُذلت جهود دؤوبة على مستويات مختلفة لمساعدة وسط أفريقيا على تحقيق استقرار الأوضاع ووضع الأسس لسلام واستقرار دائمين. وتحقيقا لتلك الغاية، قامت ست دول أعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا[٤]، وأعضاء تجمع الساحل والصحراء[٤] ، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بجهود نشطة بوجه خاص. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت دول وسط أفريقيا من خلال الجهود الثنائية المبذولة مع بلدان ومؤسسات

(٣) أنغولا، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو.

(٤) إريتريا، بنن، بوركينا فاسو، تشاد، توغو، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جيبوتي، السنغال، السودان، الصومال، غامبيا، مالي، مصر، المغرب، النيجر، نيجيريا.

خارج المنطقة، في تعزيز قدراتها على إدارة حالات الأزمات والمشاركة في عمليات حفظ السلام.

١٣ - ويشمل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إيجاد وتعزيز القدرات المتعلقة بالإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات، ونشر مكاتب بناء السلام وعمليات حفظ السلام. وتوجد حاليا مكاتب بناء سلام تابعة للأمم المتحدة في بلدين في وسط أفريقيا، بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، في حين توجد عملية حفظ سلام (بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية) في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفضلا عن ذلك، تساهم أيضا جهود الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ومقره في نيروبي، وإرسال عدة مبعوثين خاصين إلى المنطقة دون الإقليمية، في مساعي السلام التي تبذلها الأمم المتحدة في وسط أفريقيا.

١٤ - وشملت مساهمات الأمم المتحدة كذلك إنشاء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، بهدف تشجيع الحد من الأسلحة، ونزع السلاح، وتدابير بناء الثقة بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقد شكلت تلك اللجنة، منذ إنشائها، المنتدى الرئيسي للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي تجتمع في إطاره، بصفة منتظمة، لمناقشة تحديات السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، وتبادل المعلومات بشأنها.

١٥ - وبرغم هذه الجهود المختلفة، لا تزال منطقة وسط أفريقيا تجابه ضغوطا هائلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي أطالت أمد الأزمات السياسية - العسكرية في نطاق البلدان المتضررة مباشرة، وخارج نطاقها، لا سيما وأن العديد من الأزمات والنتائج المترتبة عليها غالبا ما تؤثر على البلدان المجاورة، أو تهدد بالتسرب إليها.

رابعا - الاحتياجات ذات الأولوية والتحديات

ألف - السلام والأمن

١٦ - اتضح في الآونة الأخيرة أن العمليات السياسية الديمقراطية في المنطقة دون الإقليمية ما زالت هشة وهو الأمر الذي برهن عليه الانقلاب الذي شهدته جمهورية أفريقيا الوسطى في آذار/مارس ٢٠٠٣، والمحاولة الانقلابية في سان تومي وبرينسيبي في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وفي تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٨٨، عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318)، لاحظ الأمين العام أن أسباب الصراع في أفريقيا متباينة، ويعود ذلك إلى ما تتسم به القارة من تنوع وتعقيد. ومن

بين هذه الأسباب، تركات الماضي، والعوامل الداخلية والخارجية والدوافع الاقتصادية. ويمكن رد الأسباب الجذرية للوضع الحالي في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، على وجه الخصوص، إلى مصدرين داخليين رئيسيين على الأقل، وهما أزمتا الحكم واستشراء الفقر، اللتان أدت إلى تفاقمهما، في عدة حالات، عوامل خارجية. وهكذا، فإنه على الرغم من الثروات الطبيعية الهائلة في المنطقة دون الإقليمية، لم يقتصر تأثير سوء الإدارة، والحكم ذي الطبيعة الإقصائية غير الدستورية، على تأخير تنمية المنطقة فحسب، بل أنه أدى إلى تأليب مجتمعات المنطقة بعضها على بعض، مما أفضى في الحالات المتطرفة إلى تكرر وقوع حالات العصيان المسلح وإطالة أمد الحروب. ولقد تسببت الآثار الوخيمة لهذه المنازعات في تقويض خطير لجهود منطقة وسط أفريقيا الرامية إلى ضمان السلام والتنمية المستدامين.

١٧ - وفي معظم البلدان التي زارتها بعثة التقييم المتعددة التخصصات، أبدى القلق بوجه الخصوص تجاه تأثير الفقر المدقع المستشري، ولا سيما المعدلات العالية للبطالة بين صفوف الشباب، الذين يمكن بسهولة أن تجتذبهم أنشطة اللصوصية والجنود المرتزقة. وقد أبدت الجماعات النسائية، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انتقادات شديدة لما وصفته بأنه ممارسات شائعة قوامها عدم المساواة وإقصاء المرأة عن عمليات صنع القرار السياسي وإدارة الشؤون العامة. ولما كانت النساء هن الأكثر تأثرا بالصراعات في المنطقة دون الإقليمية، فقد دُعين إلى كفالة تمثيلهن ومشاركتهن على نحو أكثر توازنا في عمليات منع نشوب الصراعات، وعمليات السلام فضلا عن عملية صنع القرارات السياسية.

١٨ - وغالبا ما يغذي انعدام الأمن في بلدان عديدة تعيش مرحلة ما بعد الصراع في المنطقة دون الإقليمية حالات التمرد المسلح، واللصوصية، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وعجز قوات الأمن عن المحافظة على القانون والنظام. وكثيرا ما يتم اختيار قوات الأمن في عديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية على أساس عرقي، ومن ثم لا تتمتع هذه القوات بثقة واسعة، كما لا توفر الأمن بشكل فعّال لجميع قطاعات المجتمع.

١٩ - ويعد انتشار الأسلحة الصغيرة سببا ونتيجة في آن واحد للصراعات المتكررة في المنطقة دون الإقليمية. ووفقا لمصادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يوجد، في منطقة البحيرات الكبرى وحدها، ما يزيد على مليون قطعة متداولة من الأسلحة الصغيرة غير القانونية. وفي الكونغو، كانت هناك، في سنة ٢٠٠١، حوالي ٠٠٠ ٤٠ قطعة متداولة من الأسلحة غير القانونية.

٢٠ - وما لم تعالج مسألة نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم معالجة موفقة، لا سيما في حالات ما بعد انتهاء الصراع، فإنها قد تعرض للخطر توطيد أركان

السلام والاستقرار في البلدان المعنية. فقد تضطر أعداد غفيرة من المقاتلين، إذا لم يتلقوا المساعدة اللازمة للعودة إلى الحياة المدنية المثمرة، إلى استئناف أنشطة من شأنها زعزعة الاستقرار، إما كمرتزقة أو كأفراد ميليشيات، مما يزيد من خطر العنف العابر للحدود والإجرام الحضري.

٢١ - وقد صممت بلدان وسط أفريقيا عدة برامج لتزع السلاح غير أنها لم تنفذ بعد، بسبب قلة الموارد. ومنها برنامج الأنشطة ذات الأولوية المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة الذي اعتمده وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الاجتماع الوزاري التاسع عشر للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا المعقود في برازافيل في أيار/مايو ٢٠٠٣. غير أنه أحرز تقدم في إطار البرنامج المتعدد البلدان للتسريح وإعادة الإدماج في منطقة البحيرات الكبرى، وهو مبادرة تدوم أربع سنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٦) ينسقها البنك الدولي وتجمع ٣٠ بلدا مانحا وشركاء الأمم المتحدة وترمي إلى تعزيز تسريح ما يقارب ٠٠٠ ٣٥٠ مقاتل سابق في تسعة بلدان ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم. وتشترك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنفيذ هذا البرنامج الذي يشمل ستة من أعضائها، وهي: أنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والكونغو.

٢٢ - ولاحظت البعثة أنه نظرا للقرب وسهولة التنقل عبر الحدود الرابطة بين بلدان وسط أفريقيا، وكذا الروابط القديمة والمتشعبة بين بلدان وشعوب المنطقة، فإن الأزمات والتراعات التي لا تتم تسويتها في أي دولة من دول المنطقة الفرعية كثيرا ما تؤثر على جيران هذه الدولة أو تنتقل إليهم. وأعرب المسؤولون الحكوميون في الكاميرون وغابون بصفة خاصة عن قلقهم إزاء ما وصفوه ''بخطر العدوى''. وأشير مرارا إلى الأثر الإقليمي لحالات الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى بوصفها أمثلة معبّرة.

٢٣ - وعلاوة على ذلك، فإن تداول الأسلحة عبر الحدود، وتنقل الجماعات المسلحة والعصابات زيادة على اللاجئين في وسط أفريقيا يوضح بجلاء هذا الترابط الذي تؤثر انعكاساته على آفاق السلام والأمن والتنمية في كل هذه المنطقة دون الإقليمية. وكان هذا هو الاستنتاج الذي خلص إليه أمارا إيسي، الذي أوفده الأمين العام مبعوثا خاصا له إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ لتقييم أثر التراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على هاتين الدولتين المجاورتين. وقد استنتج المبعوث الخاص أن العواقب الإنسانية والاقتصادية والأمنية للتراع في المنطقة دون الإقليمية لها آثار مدمرة، ويحتمل أن تظل قائمة مادام الصراع متواصلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٤ - وأشار الأمين العام لاحقا في تقريره المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2001/886) إلى ضرورة معالجة مشكل الأمن في البلد في سياق واسع يتعلق بإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية برمتها.

٢٥ - وتم التأكيد أيضا خلال زيارة البعثة على أثر الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تسعة بلدان مجاوره لها. وأعرب العديد من المحاورين عن اعتقادهم الراسخ بأن استعادة الاستقرار الدائم في ذلك البلد شرط لا غنى عنه لدوام استقرار جيرانه والمنطقة دون الإقليمية برمتها. وفي هذا الصدد، أعرب المسؤولون الحكوميون في تشاد وغابون والكاميرون والكونغو عن أسفهم لعدم إشراكهم في المشاورات المتعلقة بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، رغم أن بلدانهم عانت من الأثر المباشر للصراع في ذلك البلد. وطلبوا بالتالي إشراك بلدانهم مشاركة كاملة في المؤتمر الدولي المقترح بشأن منطقة البحيرات الكبرى. كما أكد عدد من القادة في هذه المنطقة على الحاجة الماسة إلى أن يخول مجلس الأمن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولاية إنفاذ متينة تمكنها من تقديم المساعدة الفعالة لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٦ - ورغم أن العديد من التحديات لا يزال قائما، فإن البعثة لاحظت أن بوادر تحسن كبير في المنطقة دون الإقليمية تلوح في الأفق، وإن كان الوضع لا يزال هشا. ففي أنغولا، على سبيل المثال، بدأت أركان السلام تتوطد منذ توقيع مذكرة التفاهم في لوينا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ من قِبل حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا). وقد ساهم تحول اليونيتا من حركة مسلحة إلى حزب سياسي مساهمة إيجابية في عملية السلام. وفي بوروندي، رغم أن الحالة الأمنية والسياسية العامة لا تزال متقلبة، فإن ثمة تطورات إيجابية في تنفيذ الترتيبات الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق أروشا. ولئن كان نشر البعثة الأفريقية في بوروندي لم يستكمل بعد، بسبب انعدام التمويل أساسا، فإن إقامة نقاط لتجميع مقاتلي المعارضة المسلحة يجري على قدم وساق. ومن التحديات التي لم يتم حلها والتي لا تزال تواجه البلد مسائل الأمن والأرض والمطالبات المتعلقة بالممتلكات وإعادتها. وفي سان تومي وبرينسيبي، أفلحت الجهود الإقليمية في إعادة النظام الدستوري إلى السلطة في أعقاب محاولة انقلابية فاشلة حدثت في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

٢٧ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تفشت الفوضى والنهب وتدمير الممتلكات في المرحلة التي أعقبت مباشرة الإطاحة بالرئيس السابق فيلكس باتاسي في آذار/مارس ٢٠٠٣. غير أن الحالة تحسنت تحسنا ملحوظا منذ نشر ٣٠٠ جندي فرنسي، وكذا ٥٠٠ جندي تشادي

لدعم قوة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا التي تضم جنودا من غابون والكونغو. علاوة على ذلك، يبدو أن جهود النظام الرامية إلى تشجيع الحوار والمصالحة قد خففت كثيرا من التوتر السياسي. فجمهورية أفريقيا الوسطى منهمكة حاليا في تنفيذ ترتيبات انتقالية ترمي إلى إعادة الحكم الديمقراطي والدستوري بحلول عام ٢٠٠٥.

٢٨ - وظل الأمن في تشاد يتحسن رغم التوترات المتكررة في مناطق من البلد واستمرار تداول الأسلحة في صفوف السكان المدنيين. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحسنت آفاق تحقيق سلام دائم بتشكيل حكومة انتقالية والاتفاق على إدماج مقاتلي المعارضة المسلحة في القوات المسلحة الوطنية. غير أن الأمن لا يزال مسألة تبعث على القلق الشديد لا سيما في مقاطعة إيتوري ومناطق أخرى في الجزء الشرقي من البلد.

٢٩ - وتتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز المكاسب المحققة بفضل الاتفاقات التي توصلت إليها حكومة الكونغو والميليشيات المسلحة لدعم آفاق المصالحة الوطنية العريضة القاعدة وتوطيد أركان السلام. غير أن وكالات الإغاثة العاملة في البلد لا تزال يساورها القلق إزاء التحديات الإنسانية الحادة في منطقة بول، حيث أن الهياكل الأساسية المدمرة، والظروف الصحية المزرية، وانعدام الخدمات الصحية وتفشي سوء التغذية، لا سيما في صفوف الأطفال من شأنه أن يحول دون العودة الكاملة للمشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم. وهناك أيضا رأي مفاده أن المزيد من الانفتاح السياسي، لا سيما على أفراد المعارضة في المنفى، من شأنه أن يعزز عملية المصالحة الوطنية ويساعد على الحد من تواتر أنشطة التمرد.

٣٠ - وفي رواندا، تواصل الحكومة جهودها الرامية إلى المصالحة، حيث اتخذت تدابير لبناء الثقة من قبيل الإفراج مؤخرا عن ٠٠٠ ٤٠ شخص كانوا يواجهون تهما تتعلق بالإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩٩٤، والشروع في عملية غاكاكا القضائية (وهي نظام للعدالة التقليدية مشابه للجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا)، وإجراء استفتاء على دستور جديد في أيار/مايو ٢٠٠٣، وتنظيم انتخابات رئاسية متعددة الأحزاب في آب/أغسطس ٢٠٠٣.

باء- تحديات الفقر

٣١ - لقد كان للأزمات المزمنة في المنطقة أثر سلبي كبير على ظروف معيشة الناس في وسط أفريقيا وعلى تزايد الفقر في هذه المنطقة دون الإقليمية. وبات من المتعين على حكومات البلدان التي تعيش حالات الصراع أو ما بعد انتهاء الصراع أن ترصد مواردها الهزيلة لتلبية الاحتياجات الأمنية المتزايدة. ونتيجة لذلك، تضررت الاستثمارات في

القطاعات الاجتماعية الحيوية من قبيل التعليم والصحة والسكن وتدهورت الهياكل الأساسية.

٣٢ - وفي الوقت الراهن، تفشى الفقر في المنطقة دون الإقليمية إذ يعيش ما يزيد على نصف السكان تحت عتبة الفقر. ورغم أن العديد من البلدان قد أعدت ورقات قيِّمَة لاستراتيجيات الحد من الفقر، فإنه ليس من الواقعية في شيء أن يتوقع المرء التصدي لتحديات الفقر بفعالية دون استتباب الأمن والاستقرار.

٣٣ - ويجدر بالملاحظة أن قادة سياسيين عدة وأطرافا أخرى ذات مصلحة ممن اجتمعوا بالبعثة أكدوا أنه بدون سيادة الثقة والطمأنينة بين قادة المنطقة دون الإقليمية، لن يتحقق التكامل الاقتصادي الضروري للنمو المستدام الذي يعد بدوره عنصرا حيويا في الحد من الفقر.

٣٤ - وارتأى ممثلو القطاع الخاص ضرورة المكافحة الفعالة للفساد والإفلات من العقاب وضرورة تشجيع وضع إطارات تنظيمية جديدة تستقطب قدرا أكبر من استثمار القطاع الخاص. فالحكومات في المنطقة دون الإقليمية، إن قامت بذلك، لن تساعد على مكافحة الفقر فحسب بل إنها ستحول دون نشوب نزاعات مستقبلا ما دام تحسين الفرص الاقتصادية يولد قدرا كبيرا من فرص العمل، لا سيما بالنسبة للشبان الذين بدونها ينساقون نحو أنشطة هدامة من قبيل اللصوصية أو الانضمام إلى الميليشيات المسلحة.

٣٥ - وأثيرت مسألة عبء الدين الثقيل الذي تنوء به أفريقيا ووصفت بأنها عامل من العوامل الرئيسية التي تعيق الاستثمار في القطاعات الاجتماعية. فبالنسبة للعديد من البلدان في المنطقة، ذُكِر أن نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي قد بلغت حدا لا يطاق: ١٣٧,٩ في المائة في أنغولا، و ٣٠٩,٥ في المائة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٥٤٨,١ في المائة في سان تومي وبرينسيبي، و ٢٢١,٤ في المائة في الكونغو.

جيم – المسائل الإنسانية

٣٦ – أُبلغت البعثة بأن عدد المشردين في المنطقة دون الإقليمية (المشردون داخليا، وطالبو اللجوء واللاجئون) قد بلغ ٣ ملايين شخص تقريبا[٥]. وأُكد أيضا على أنه إذا كان العديد من دول المنطقة قد استضاف بكرم لاجئي البلدان المجاورة، فإن تنقلات أعداد غفيرة من السكان من شأنها أن تزعزع الاستقرار سياسيا واجتماعيا وبيئيا. كما أن التكاليف الباهظة للتنقلات عبر الحدود، بما فيها الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى، يشكل ضغوطا إضافية على هذه البلدان النامية التي تثقل كاهلها أصلا تحديات عديدة أخرى.

٣٧ – وفي أنغولا، انتهى الصراع المسلح الذي كان السبب الرئيسي للتشريد القسري الداخلي والخارجي للسكان، غير أن تحديات إنسانية رهيبة لا تزال قائمة. فالعودة المتواصلة إلى حالة من الأمن النسبي في البلد زادت من احتمالات عودة المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم. والواقع أن مذكرة التفاهم المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بين حكومة أنغولا وحركة اليونيتا قد مهدت السبيل للسلام والمصالحة الوطنية. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٣، أعلنت حكومة أنغولا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبلدان الملجأ عن برنامج للإعادة الطوعية لما يقارب ٠٠٠ ١٥٠ لاجئ أنغولي إلى الوطن من الجنوب الأفريقي. وفي الوقت ذاته، تعهدت حكومة أنغولا بإعادة إدماج ما يقارب ٠٠٠ ٤٠٠ مقاتل سابق من مقاتلي اليونيتا ومعاليهم. وتعترض برنامج الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج صعوبات سوقية وأمنية، من قبيل الهياكل الأساسية المتضررة ومحدودية الخدمات العامة المتاحة، ووجود ألغام أرضية وذخيرة خامدة.

٣٨ – وفي بوروندي، لا يزال انعدام الأمن يشكل العائق الأساسي الذي يحول دون تنفيذ عمليات الإغاثة الإنسانية، لا سيما في المناطق الجنوبية والشرقية من البلاد. وتتعاون الأمم

---

(٥) عددهم بالتحديد ٤٣٤ ٩٧٤ ٢ (في أنغولا: ٠٠٠ ٢٠٢ مشرد داخلي و ٨٣٠ ١٢ لاجئا/شخصا تعنى به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية)؛ بوروندي: ٠٠٠ ١٠٠ مشرد داخلي، و ٢١٠ ٥٤ لاجئين/أشخاص تعنى بهم المفوضية؛ الكاميرون: ٥٩٧ ٥٢ لاجئا/شخصا تعنى به المفوضية، جمهورية أفريقيا الوسطى: ٢٠٤ ٥٠ لاجئين/أشخاص تعنى بهم المفوضية؛ تشاد: ٠٠٠ ١٧ لاجئ/شخص تعنى به المفوضية؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية: ما تقديره ٢ مليون مشرد داخليا و ٢٤١ ٣٣١ لاجئا/شخصا تعنى به المفوضية؛ غابون: ٩٥٢ ١٨ لاجئا/شخصا تعنى به المفوضية؛ رواندا: ٧٣٠ ٤٦ لاجئا/شخصا تعنى به المفوضية؛ الكونغو: ٦٧٠ ١١١ لاجئا/شخصا تعنى به المفوضية؛ أما الأرقام المتعلقة بسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية فليست متوفرة). استمدت هذه الأرقام من تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

المتحدة حاليا مع الاتحاد الأفريقي في دعم عودة اللاجئين البورونديين سالمين موفوري الكرامة.

٣٩ - وعقب الانقلاب الذي أطاح بالحكومة الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى في آذار/مارس ٢٠٠٣، تفشت الأعمال الخارجة على القانون ونهب الممتلكات، بما فيها الممتلكات التي تخص وكالات الإغاثة الإنسانية. ولم يؤثر ذاك الوضع على توفير الحماية للاجئين فحسب، بل أيضا للرعايا الأجانب ولا سيما التشاديين منهم المقيمين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتسبب ذلك في تدفق أعداد كبيرة من المشردين إلى تشاد، بينهم لاجئون من وسط أفريقيا ورعايا تشاديون على حد سواء، فروا من انعدام الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، من شأن استقرار الحالة السياسية في تشاد أن يهيئ إمكانية عودة نحو ٠٠٠ ٣٠ لاجئ تشادي كانوا يعيشون في شمال الكاميرون طوال أكثر من عقد الزمان. والواقع أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منخرطة حاليا في مساعدة لاجئي وسط أفريقيا الموجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو على العودة طوعا إلى ديارهم.

٤٠ - ونتيجة للنظام المشجع المتبع في تصريف الشؤون السياسية والمستجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتردد أن الأحوال الإنسانية بدأت تتحسن. لكن نظرا لاستمرار انعدام الأمن في الجزء الشرقي من البلاد، لا سيما في مقاطعة إيتوري، ما زالت وكالات الإغاثة غير قادرة على الوصول إلى المشردين داخليا واللاجئين المشردين إلا بشكل محدود.

٤١ - ويمكن أن يؤدي توطيد السلام في الكونغو إلى تمهيد الطريق أمام العودة الطوعية للاجئين، لاسيما من جمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون المجاورتين. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا بالمساعدة في الجهود الرامية إلى إعادة لاجئين من دول أخرى بالمنطقة دون الإقليمية، بينها أنغولا ورواندا، عاشوا سنوات عديدة في الكونغو.

٤٢ - ونتيجة لتحسن الأوضاع في رواندا، تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشكل نشط بتشجيع العودة الطوعية إلى رواندا. وتخطط المفوضية لإعادة نحو ٠٠٠ ٦٠ لاجئ رواندي إلى ديارهم خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وقد أعيد بالفعل زهاء ٠٠٠ ٢٣ لاجئ رواندي إلى ديارهم من جمهورية تنزانيا المتحدة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٢، كما قُدمت المساعدة إلى أكثر من ٠٠٠ ٦ لاجئ رواندي في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ للعودة إلى ديارهم.

دال – قضايا حقوق الإنسان

٤٣ – زاد انتشار الحروب الأهلية وحركات التمرد وأعمال اللصوصية في هذه المنطقة دون الإقليمية من حدة الأخطار التي تتهدد حقوق الأفراد والمجتمعات، لا سيما أن تلك الصراعات نالت من قدرة الحكومات على توفير الأمن بشكل فعال وضمان احترام حقوق الإنسان وصون سيادة القانون.

٤٤ – وعلاوة على ذلك، تشهد هذه المنطقة دون الإقليمية تزايدا في التحضر بشكل مطرد دون أن تكون هناك تنمية أو خدمات اجتماعية كافية. لذا بات السكان عرضة لأوبئة خطيرة دون أن تتوفر لهم أي إمكانية على الإطلاق أو دون أن تتوفر لهم إلا إمكانيات محدودة للغاية للحصول على رعاية صحية كافية، وفرص محدودة للاستفادة من الأنظمة التعليمية، وذلك فضلا عن عدم تطوير هياكل الحكم المحلي بالقدر الكافي. ولم يؤد هذا الأمر إلى إعاقة العملية الإنمائية فقط، بل تعداها أيضا إلى عدم تطبيق المبادئ الأساسية لنهج التنمية المستند إلى الحقوق بما فيها حق الجميع في المشاركة وإشراك الفئات الضعيفة.

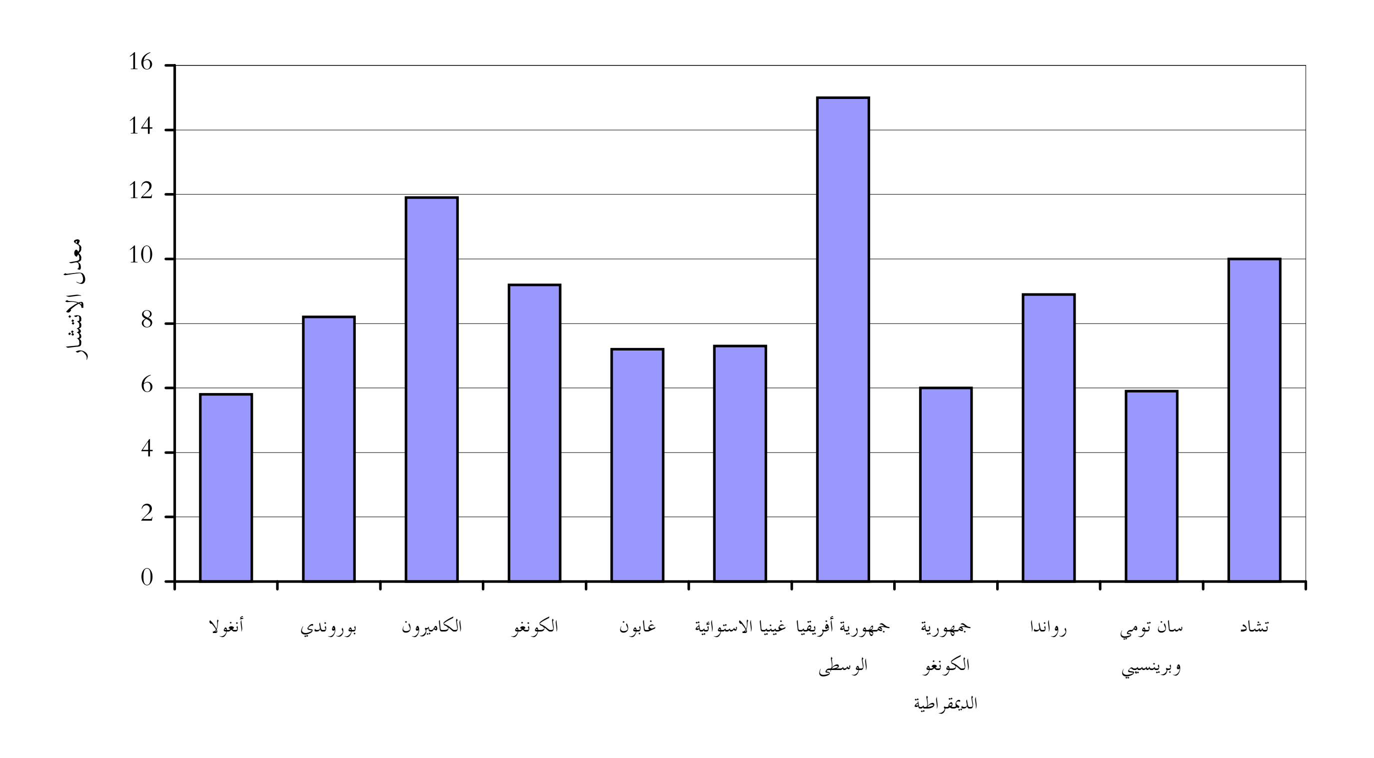
٤٥ – ورغم وفرة الموارد الطبيعية، أو ربما بسببها، تعاني هذه المنطقة دون الإقليمية من مشاكل تتصل بالصراعات على الموارد الطبيعية. وتؤجج هذه الحالة مشاعر كره الأجانب والتمييز ضد العمال المهاجرين وانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة باستغلال الموارد الطبيعية. ولم يؤد استغلال الموارد الطبيعية في هذه المنطقة دون الإقليمية إلى قطع شوط كبير في النهوض بالتنمية البشرية وتحقيق التضامن الاجتماعي في البلدان المعنية. كما أن الشركات عبر الوطنية الرئيسية العاملة في تلك البلدان لم تبد دائما مراعاة كافية للنواحي الاجتماعية والبيئية، تاركة أحوال السكان والمجتمعات المحلية على ما هي عليه دون تحسن.

٤٦ – بيد أن هناك بعض الدلائل المشجعة التي يمكن تبينها في القدرات الكامنة لدى المرأة في بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية، وفي صمود المجتمع المدني بل وتوسعه في العديد من البلدان، وفي سن تشريعات رائدة من قبيل ''قانون النفط'' في تشاد الذي يلزم الحكومة باستعمال عائداتها من النفط في الحد من الفقر. حيث ينص هذا القانون على ادّخار نسبة ١٠ في المائة من العائدات والأرباح للأجيال المقبلة، وتخصيص نسبة ٨٠ في المائة للصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والتنمية الريفية وهياكل القطاع العام، واستثمار نسبة ٥ في المائة في المنطقة المنتجة للنفط. وتجدر الإشارة إلى أنه جرى، في إطار هذا القانون، إنشاء لجنة رقابة تضم ممثلين من المجتمع المدني والبرلمان والمحكمة العليا والحكومة. ويُعتبر هذا القانون فريدا من نوعه نسبيا لما يمثله حيث إنه يعد بمثابة مبادرة ملزمة ذاتيا.

هاء – فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٤٧ – تعاني منطقة وسط أفريقيا بشكل حاد من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، إذ تواجه أغلبية بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية معدل انتشار يربو على ٥ في المائة بين السكان النشطين جنسيا. وفي عام ٢٠٠١، تراوح معدل الانتشار بين ٥.٥ في المائة في أنغولا و ١٤,٨ في المائة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد زاد هذا المعدل من ٠,٥ في المائة عام ١٩٨٧ إلى ١١,٨ في المائة عام ٢٠٠٠ في الكاميرون ومن ١ في المائة عام ١٩٨٦ إلى ٧.٧ في المائة عام ٢٠٠١ في غابون.

معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في وسط أفريقيا



المصدر: التقارير القطرية لعام ٢٠٠٢.

٤٨ - يقدر عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل بأكثر من ٤ ملايين شخص من مجموع عدد السكان في المنطقة الذي يناهز ٦٤٠ مليون نسمة. ويصيب هذا الوباء الشباب بشكل متزايد.

٤٩ - وتزداد نسبة الإصابة خطورة بين قوات الأمن وسكان الحضر في المنطقة دون الإقليمية حيث تتراوح بين ٨ و ٢٠ في المائة بين أفراد قوات الأمن، وبين ٢٠ و ٥٠ في المائة بين البغايا في المدن الكبرى. ولا يزال مدى تفشي هذا الوباء غير معروف بالكامل في المناطق التي تعصف بها الصراعات المسلحة.

٥٠ - ويذكر أن نسبة الوفيات المرتفعة المرتبطة بالإيدز تحرم الأُسر من أحبائها ومما يمكن أن يقدموه من دعم، وتزيد الفقراء فقرا. ويعزى أيضا إلى هذا الأثر السلبي التغيب عن العمل وانخفاض الإنتاجية في أماكن العمل، ما يؤدي بدوره إلى تقلص الوفورات وزيادة النفقات

الاجتماعية وتضاؤل القدرة على الاستثمار. وقد أدى الأثر الكلي المترتب على هذا الوباء إلى تقويض الجهود الإنمائية التي تبذلها بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى حد كبير.

٥١ - وعلاوة على ذلك، تنوء هياكل المستشفيات بأعباء رعاية المرضى ومعالجتهم. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثلا، يشغل المصابون بالأمراض المتصلة بالإيدز نسبة ٥٠ في المائة من أسرِّة المستشفيات. وفي جميع البلدان المعنية، تفتقر الأُسر والمجتمعات المحلية إلى الموارد اللازمة لرعاية المصابين به والاهتمام بهم.

٥٢ - ومنذ ظهور هذا الوباء في الثمانينات توفي ما يقدر بنحو ٣١٩ ٠٠٠ شخص بسبب الإيدز في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي شهدت أيضا انخفاضا حادا في متوسط العمر المتوقع. ففي أنغولا والكاميرون مثلا، تقلص متوسط العمر المتوقع زهاء ٥ سنوات و ١٠ سنوات على التوالي ويعزى ذلك في جانب كبير منه إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٣ - وأدت أولى الوفيات التي تسبب فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى تيتم ما يزيد على مليوني شخص من جراء الإيدز في وسط أفريقيا، نصفهم تقريبا (٩٣٠ ٠٠٠) في جمهورية الكونغو الديمقراطية و ٢١٠ ٠٠٠ في الكاميرون. وفي رواندا، بلغ عدد أيتام الإيدز ٢٤٠ ٠٠٠ طفل وذلك بالإضافة إلى آلاف الأطفال الذين يتمتهم الصراعات التي عصفت بالبلد خلال العقد الماضي.

٥٤ - ومثلما هو الحال في سائر أنحاء أفريقيا، بدأت بلدان وسط أفريقيا، اعتبارا من ١٩٨٧-١٩٨٨ في وضع برامج وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بدعم من منظمة الصحة العالمية. وبدءا من عام ١٩٩٦، شرعت البلدان الأفريقية بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في وضع خطط استراتيجية يسّرت تكثيف الشراكات بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في مكافحة الإيدز. بيد أنه رغم هذه الجهود، ما برح هذا الوباء يتفشى لعدم كفاية الاستجابات بسبب تدني مستوى التنسيق الوطني والالتزام السياسي الواهن، والتأخر في تنفيذ استجابة لا مركزية متعددة القطاعات بمشاركة أوسع من المجتمع المدني، وحالات التأخير الشديد في تطبيق استراتيجيات سليمة تتيح الفرص للاستفادة من الاختبار الطوعي وتلقي العلاج. وتجدر الإشارة إلى أن بلدان وسط أفريقيا لم تستفد بعد بالكامل من الفرص المتاحة لتعبئة موارد إضافية: إذ لا يستفيد مثلا إلا ٤ بلدان من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الـ ١١ من برامج البنك الدولي لتقديم المساعدة المتعلقة بالإيدز، في حين لم تتمكن سوى ٣ بلدان

حتى الآن من الاستفادة من الموارد المقدمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن إعلان أبوجا الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠١ والذي تعهد فيه الزعماء الأفريقيون بتخصيص نسبة ١٥ في المائة من ميزانياتهم الوطنية للصحة ومكافحة الإيدز، لم ينفذ بالكامل بعد.

واو – المؤسسات دون الإقليمية

٥٥ – أنشئت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي تتخذ من ليبرفيل مقرا لها، في عام ١٩٨٣، ورسم لها أساسا هدفان هما تحقيق التنمية والتكامل الاقتصاديين وإقامة سوق مشتركة بين دولها الأعضاء. وتسليما بعدم إمكانية إحراز تقدم اقتصادي في مناخ تسوده الصراعات والأزمات، جرى توسيع نطاق هذين الهدفين لاحقا ليشمل بذل الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن. ولاحظت البعثة أن الآليات التي أنشأتها الجماعة الاقتصادية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والسلام والأمن القابلين للاستمرار في هذه المنطقة دون الإقليمية لم تباشر بعد عملها بشكل كامل. وتشمل هذه الآليات مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، وآلية الإنذار المبكر في وسط أفريقيا، والقوة المتعددة الجنسيات في وسط أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انخراط الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في مجالي الأمن والسلام،كما يظهر من قيامها بنشر قوة سلام إقليمية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي مهمة تقع أساسا خارج نطاق ولايتها، هو دليل إضافي على الفراغ الناشئ عن عجز الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن الاضطلاع بكامل مسؤولياتها في هذا المجال. وفي أعقاب الزيارة التي قامت بها البعثة إلى المنطقة دون الإقليمية، دخل بروتوكول مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا حيز النفاذ بعدما صدقت عليه مؤخرا دولتان إضافيتان من دوله الأعضاء، ليصل بذلك مجموع عدد الدول التي هي أطراف كاملة فيه إلى ٨ دول من الدول الـ ١١ الأعضاء في المجلس.

زاي – وجود الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية

٥٦ – تقوم الأمم المتحدة في الوقت الحاضر بتشغيل آليتين تعالجان القضايا المتعلقة بالسلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، إحداهما المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في ياوندي، الذي أنشئ في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بناء على طلب حكومات المنطقة دون الإقليمية للمساعدة على بناء القدرات الوطنية في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية عن طريق توفير الدعم للحكومات والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية. والآلية الثانية هي اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المنشأة في عام ١٩٩٢ لتعزيز تدابير الحد من الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة بين الدول

الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقد كانت اللجنة منذ إنشائها بمثابة المنتدى الرئيسي الذي تلتقي فيه الدول الأعضاء في الجماعة على أساس منتظم لمناقشة التحديات المتعلقة بالسلام والأمن في منطقتها دون الإقليمية. وتعمل إدارة شؤون نزع السلاح حاليا كأمانة للجنة. وقد أنشأت عدة برامج ووكالات تابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مكاتب دون إقليمية لمعالجة القضايا المتداخلة وتنفيذ المشاريع الإقليمية.

حاء – التكامل الإقليمي

٥٧ – على الرغم مما تنطوي عليه عملية التكامل دون الإقليمي من إمكانيات ذات شأن فإنها لم تحقق حتى الآن سوى تقدم متواضع في وسط أفريقيا. والواقع إن كون بلدان أفريقيا الوسطى تنتمي إلى كيانات اقتصادية وسياسية دون إقليمية مختلفة، وتفتقر إلى هياكل سليمة للاتصالات، و لم تنفذ على الوجه الأكمل الاتفاقات المتعلقة بحرية حركة الأشخاص والبضائع، كلها أمور لم تيسر التكامل. وقد أكدت أغلبية الجهات التي تحاورت معها البعثة على أهمية هذا التكامل، ودعت إلى تنفيذ ''مشاريع تكاملية'' لتعزيز الهياكل الاقتصادية وهياكل الاتصالات والنقل والمياه والطاقة عبر الحدود الوطنية. ويتم تحقيق تقدم تدريجي في مجال حرية حركة الأشخاص، حيث قرر زعماء البلدان الستة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا منح مواطنيهم جواز تابع للجماعة. وتجدر الإشارة إلى أن كلا المركزين دون الإقليميين للتنمية التابعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في أفريقيا الوسطى والشرقية، واللذين يوجد مقرهما في ياوندي وكيغالي، أعدا مشاريع تكاملية في مجالات المياه والطاقة والنقل والاتصالات.

رابعا – ملاحظات

٥٨ – إن محاولة الانقلاب التي وقعت في سان تومي وبرينسيبي في تموز/يوليه ٢٠٠٣، وهو بلد يسوده استقرار نسبي، بعد زيارة البعثة بمدة لا تكاد تبلغ شهرا، أظهرت بوضوح استمرار حالة عدم الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. كما أن سرعة إعادة الحكم الدستوري إلى ذلك البلد من خلال الجهود المشتركة للزعماء الإقليميين، وزعماء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، دليل على الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الإقليمية، وعلى تزايد تصميم الزعماء الأفريقيين على تعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون. وفي الوقت نفسه يثبت هذا الحدث أيضا ضرورة مواصلة المجتمع الدولي دعمه لحكومات منطقة

وسط أفريقيا وشعوبها إذا أريد إحلال سلام دائم فيها، وإن كانت إدامة السلام وتوطيده في المنطقة دون الإقليمية هما أساسا مسؤولية تلك الحكومات والشعوب.

٥٩ - وتتصدر قضايا السلام والأمن التحديات التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية. وبينما تركز مكاتب الأمم المتحدة وبعثاتها في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية على المشاكل المتصلة بتوطيد السلام وحفظه في كل بلد، هنالك حاجة ماسة إلى مساعدة من الأمم المتحدة في تنفيذ السياسات دون الإقليمية من أجل دعم الجهود الرامية إلى معالجة التحديات الشاملة لعدة مجالات، بما في ذلك تعزيز الحكم الرشيد والقضاء على تدفق الأسلحة والمخدرات والمليشيات بصورة غير مشروعة.

٦٠ - وفي ضوء الصلة الوثيقة بين الفقر والصراعات، من الضروري أن تضع الأمم المتحدة ووكالاتها نهجا كليا متكاملا إزاء مشاكل وسط أفريقيا من أجل التصدي للصراعات من منابعها وتعزيز قدرات الأطراف الوطنية ودون الإقليمية والدولية على اتباع الأسلوب الاستباقي في التعرف على الأخطار المستقبلية ودرئها.

٦١ - وتدعو الحاجة أيضا إلى اتباع نُهج دون إقليمية تكفل فعالية إصلاح القطاع الأمني للتقليل من التدفقات غير المشروعة من الأسلحة والعناصر المسلحة من بلد إلى آخر داخل المنطقة دون الإقليمية. وينبغي أن تواصل وكالات الأمم المتحدة العاملة في وسط أفريقيا تعزيز جهودها دعما للبرامج القطرية لنزع السلاح وتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم في المنطقة دون الإقليمية، وخاصة في البلدان غير المشمولة بالبرنامج المتعدد الأقطار لتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم.

٦٢ - وينبغي انتهاج أسلوب أكثر صرامة واستباقا في معالجة التحديات العابرة للحدود، من قبيل التحركات السكانية والاتجار بالمخدرات والأسلحة الصغيرة، فضلا عن تحركات المرتزقة والمليشيات عبر الوطنية، وذلك بدعم من الأمم المتحدة. وتشكل البرامج المشتركة في مناطق الحدود مثل برامج الصحة والتعليم ونزع السلاح وتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم أحد سبل التصدي لتلك الظواهر. وينبغي كذلك إدماج هذه المسائل في تخطيط أكثر انتظاما لـ ''استراتيجيات انسحاب'' عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي مثلا أن تقدم الأمم المتحدة بصورة أكثر تواترا وانتظاما تقارير عن أنماط تدفقات الأسلحة إلى داخل المنطقة، وخاصة عن أنشطة البلدان المنتجة للأسلحة وتجار الأسلحة.

٦٣ - ومن شأن تحرير التجارة عبر الحدود، لا سيما تجارة المنتجات الزراعية، أن يساعد على تسهيل الوصول إلى الأسواق وتعزيز العلاقات بين السكان المحليين المقيمين في مناطق الحدود.

٦٤ - وينبغي اتباع نهج متكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بالشراكة مع جهات إنسانية وإنمائية أخرى للتصدي للتحديات المتداخلة المتعلقة بإعادة اللاجئين وإعادة إدماجهم والتأهيل والإعمار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

٦٥ - وكثيرا ما أدت ممارسات الحكم السيئة مثل انعدام المساءلة والشفافية، والإفلات من العقاب، والاستبعاد، والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، وغياب القانون وعدم احترام حقوق الإنسان، إلى نشوب الصراعات أو تفاقمها. ومن شأن السياسات الهادفة إلى التشجيع على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتطوير أساليب للحكم تستوعب الجميع وتراعي احتياجات المواطنين أن تسهل إحلال السلام والاستقرار وتوطيدهما في المنطقة دون الإقليمية.

٦٦ - وهنالك حاجة إلى تحسين قدرات مؤسسات الحكم على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي تدعيما لجهود منع نشوب الصراعات من خلال تعزيز ممارسات الحكم الرشيد. وينبغي في هذا الصدد زيادة قدرة المجتمع المدني على أداء دور أساسي في إحلال الديمقراطية وبناء السلام.

٦٧ - ومن الأمور المهمة أيضا تعزيز النظم القضائية في بلدان المنطقة دون الإقليمية لكفالة القدرة على التنبؤ والكفاءة في إقامة العدل؛ وهذه سمات رئيسية للممارسات الديمقراطية الحميدة والحكم الرشيد وهي ضرورية لتعزيز حقوق الإنسان.

٦٨ - وينبغي أخذ العناصر التالية بعين الاعتبار عند وضع سياسات حقوق الإنسان:

- ينبغي تقوية النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان عن طريق تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية، ويمكن إنشاء مركز دون إقليمي للتدريب القضائي باعتباره مساهمة فعلية نحو تحقيق هذا الهدف. ومن المهم كذلك السماح للمحامين من المنطقة دون الإقليمية وخارجها بمساعدة أي شخص يحتاج إلى العون عند مثوله أمام المحاكم الوطنية، ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة تسهيل ذلك.

- ينبغي تسهيل وتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وإشاعة ثقافة السلام والتسامح والمصالحة في المنطقة دون الإقليمية.

- ولمكافحة الإفلات من العقاب وتشجيع المصالحة ينبغي إنشاء آلية للنظر في مصير ضحايا الصراعات الكثيرة في بلدان المنطقة دون الإقليمية، وذلك بعدة طرق من

بينها منح التعويضات والتأهيل. ويتعين إيلاء اهتمام خاص للضحايا من النساء والأطفال.

٦٩ - ويشكل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خطرا جسيما قابلا للانفجار في المنطقة دون الإقليمية، يهدد في جملة أمور السلام والأمن والتنمية. وينبغي تكثيف وتنسيق الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بهذا الخطر وإلى الوقاية من فيروس نقص المناعة/الإيدز ومكافحته على المستوى دون الإقليمي، الأمر الذي يتسم بأهمية خاصة نظرا لسهولة النفاذ من الحدود وتزايد التحركات السكانية عبرها. وينبغي أن تتعاون الأمم المتحدة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لضمان فعالية القيادة والتنسيق دون الإقليميين لتلك الجهود.

٧٠ - وينبغي للمؤسسات دون الإقليمية في وسط أفريقيا، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى إدماج مشكلة فيروس نقص المناعة/الإيدز في جدول أعمالها المتعلق بالسلام والأمن وضمن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعالجها. وينبغي أن تتولى منظمة تنسيق مكافحة الأمراض المتوطنة في وسط أفريقيا تنسيق الرصد دون الإقليمي لقضايا الصحة بغية وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز ووضع برنامج مساعدة تضطلع به الأمم المتحدة؛ والإسراع في إدماج قضايا فيروس نقص المناعة/الإيدز في مفهوم عمليات بعثات حفظ السلام في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وإدماج مسألة فيروس نقص المناعة/الإيدز في برامج نزع السلاح وتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم في أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو؛ وتعزيز وجود برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في وسط أفريقيا؛ ومعالجة موضوع فيروس نقص المناعة/الإيدز في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٧١ - وأود أن أعرب عن عميق امتناني لحكومات المنطقة دون الإقليمية، ولأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وأعضاء المجتمع المدني بما فيه دوائر الأعمال التجارية ونقابات العمال، لما قدمته من دعم وتعاون فعليين للبعثة المتعددة التخصصات في كل من البلدان التي زارتها.

المرفق

قائمة المشاركين

رأس البعثة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تولياميني كولاموه.

إدارة الشؤون السياسية

مرغاريت فوغت، المساعِدة الخاصة للأمين العام المساعد

أنجيل ن. ماكومبو إيبوم، موظفة شؤون سياسية

جان فرانسيس جون إيبوكو، موظف شؤون سياسية

سوزان بيلوا، المساعِدة الخاصة للأمين العام المساعد

إدارة عمليات حفظ السلام

جيرار غيرولد، موظف شؤون سياسية أقدم، بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

إدارة شؤون نزع السلاح

إيفور فونغ، مدير المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، لومي

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

بيير جيلاس، مستشار إقليمي لمواجهة الكوارث،

مكتب الدعم الإقليمي لوسط وشرق أفريقيا

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

بكر ندياي، مدير مكتب نيويورك

مكتب منسق شؤون الأمن للأمم المتحدة

إنوسان غبرييل داسانو، المنسق الأمني في الكاميرون

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

باباكار سيسي، مستشار أقدم للبرامج القطرية (وسط وشرق أفريقيا)

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وايريمو كاراغو، المنسق الإقليمي للعمليات في منطقة البحيرات الكبرى

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز

بيير مبيلي، رئيس الفريق في وسط وغرب أفريقيا

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

جوزيف غييبو، موظف أقدم لشؤون المستوطنات البشرية، المكتب الإقليمي لأفريقيا والدول العربية.